بمبحث بعنوانه

حق المصريين في الخارج
في مخاطبة السلطات العامة

مقرر إلى

كلية الحقوق - جامعة المنيا
قسم القانون العام (القانون والقضاء الإداري)

إشراف

أ.د/ عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان
أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة بني سويف
الباحث/ محمد رضا محمد السيد
باحث دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا

المستخلص:

يعد حق مخاطبة السلطات العامة من أهم الحقوق السياسية ، ويعتبر مبدأ سيادة الأمة الأساس الضروري لهذا الحق كرمز للحرية الفردية ، وبدون الحق في مخاطبة السلطات العامة تصبح كافة الحقوق الاخرى التي وردت في المواثيق الاقليمية والمواثيق الدولية والساتير الوطنية وذلك باعتباره مجرد حبر علي ورق وذلك باعتبار إن هذا الحق يمثل خط الدفاع الأول لحمايتها من تغول السلطات العامة في الدولة ، ومن الضروري اصدار قانون خاص ينظم الحق في مخاطبة السلطات العامة في جمهورية مصر العربية باعتباره من الحقوق الأساسية التي نص عليها صراحة دستور عام ٢٠١٤.

ويعرف حق مخاطبة السلطات العامة بأنه " هو عبارة عن وسيلة قانونية يستطيع الأفراد من خلالها مخاطبة السلطات العامة، لاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية، سواء في صورة تقديم اقتراحات أو إنتقادات لهم بشأن أي أمر من الأمور العامة، أو لدفع أي اعتداء أو ضرر يقع على مصالحهم الشخصية أم العامة.

وتظهر الأهمية الشديدة لهذا الحق للمصريين العاملين بالخارج، وذلك عن طريق تمكينهم من مخاطبة السلطات المصرية، وكذلك سلطات دولة المهجر، في حالة تعرض أي من حقوقهم الواردة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية لأي إنتهاك. لاسيما وإن هذا الحق قد وجد الإقرار الصريح من قبل التشريعات الوطنية (سواء المصرية أم تشريعات دول المهجر) والدولية.

الكلمات المفتاحية:

ماهية الحق في مخاطبة السلطات العامة، دور التشريعات الوطنية ، دور المواثيق والاتفاقيات الدولية، دور الساتير المصرية، دور التشريعات العربية.

اشكالية البحث:

نظرا لتعرض حقوق المصريين في الخارج للكثير من الانتهاكات والمضايقات كحقهم في الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق فان الاشكالية التي تثار في بحثنا هذا هو محاولة البحث عن الضمانات التي تكفل الحقوق لهذه الفئة الهامة للمجتمع المصري ومنها حقهم في مخاطبة السلطات العامة وتقديم شكاوي وعرائض في حالة تعرضهم لمضايقات سواء من جهة الداخل والخارج.

أهمية البحث:

يعد حق مخاطبة السلطات العامة أحد صور حق المشاركة في الشؤون العامة، وذلك بإبداء الرأي حول أداء السلطات العامة، سواء إلى السلطة التنفيذية أو التشريعية، ويعد هذا الحق مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الديمقراطية التي تتيح للأفراد مناخاً للحرية نحو الدفاع عن حقوقهم، وإبداء آرائهم في أداء السلطات العامة للمهام.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الي تحديد مفهوم حق مخاطبة السلطات العامة وتمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة له كحق التقاضي، وبيان أهميته وأوجه ممارسته ، والوقوف علي مكانته بين حقوق الانسان الاخري وفقا لنصوص مواثيق حقوق الانسان الدولية والاقليمية، والتشريعات الأوربية والعربية، ونبين تنظيم هذا الحق في بعض النظم الدستورية ، ودراسة مصر انتهاء بدستور مصر الحالي الصادر سنة ٢٠١٤م.

منهج الدراسة:

سيتم الاستعانة في البحث بأسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال البحث عن النصوص المتعلقة بحق مخاطبة السلطات العامة في مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والنصوص الدستورية وتناولها بالتحليل، كذلك سيتم أيضا الاستعانة بالمنهج المقارن للمقارنة بين النصوص الدستورية التي تناولت تنظيم هذا الحق، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى المنهج التاريخي لبيان التطور التاريخي لحق مخاطبة السلطات العامة.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى إبي مستخلص و ثلاث مباحث وخاتمة، والمقدمة: تناولت الكمات المفتاحية ومقدمة واشكالية البحث وأهمية وأهداف البحث ومنهج الدراسة وخطته.

- المبحث التمهيدي: ماهية الحق في مخاطبة السلطات العامة
- المبحث الثاني: دور التشريعات والدساتير الوطنية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة
- المطلب الأول: دور التشريعات الأوروبية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة
- المطلب الثاني: دور الدساتير المصرية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة
- المطلب الثالث: دور التشريعات العربية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة
- الفرع الأول : الدول التي تقصر الحق في مخاطبة السلطات علي المواطنين
- الفرع الثاني: الدول التي تكفل الحق في مخاطبة السلطات للأجانب
- المبحث الثالث: دور المواثيق والاتفاقيات الدولية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة
- المطلب الأول : علي مستوى الاتفاقيات العالمية
- المطلب الثاني: علي مستوى الاتفاقيات والمواثيق الاقليمية

وترتيباً على ما تقدم نقسم الدراسة في هذا البحث مبحثين، يسبقهما مبحثاً تمهيدياً نتناول في المبحث التمهيدي ماهية الحق في مخاطبة السلطات العامة، على أن نخصص المبحث الثاني لبيان دور التشريعات الوطنية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة، ونختم البحث بتناول دور المواثيق والاتفاقيات الدولية في كفالة هذا الحق، وذلك على النحو التالي:

مبحث تمهيدي

ماهية الحق في مخاطبة السلطات العامة

اهتمت معظم دساتير دول العالم وتطردت بالحديث عن الحقوق السياسية المقررة للمواطنين ، ومن هذه الأمثلة الحق في تكوين الاحزاب السياسية والحق في الإنتخاب والترشح وحق التعبير عن الرأي ، وحق تولي الوظائف العامة إلى غيرها من الحقوق ، ومن أبرز الحقوق التي نصت عليها صراحة معظم دول العالم هو الحق في مخاطبة السلطات العامة. ويقصد بالحق في مخاطبة السلطات بأنه " حق كل شخص في إن يقوم بجذب إنتباه السلطات العامة بشأن موضوعا(١). كما يعرفه البعض أيضا بأنه " حق الشخص في القيام بتقديم شكواه وتقديم طلباته واعتراضاته للسلطات العامة في الدولة من ظلم قد وقع عليه أو مس بحقوقه وحرياته ، سواء تعلق هذا الموضوع بمصلحة عامة أو مصلحة خاصة(٢).

ونري نحن إنه يقصد بالحق في مخاطبة السلطات بأنه" وسيلة قانونية يتم بمقتضاها مخاطبة الشخص للسلطين التشريعية والتنفيذية من أجل ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة أو مصلحة عامة".

ويتضح لنا من خلال التعريفات السالف ذكرها إن الحق في مخاطبة السلطات العامة له مفهوم مختلط أو مزدوج :

فهو يعد من جهة إنه يمكن إن يتخذ الحق في مخاطبة السلطات العامة شكل أو صورة تظلم أو شكوي تشتمل أو تتضمن دفاع المتظلم أو الشاكي عن تعرض مصلحة خاصة له كإنت محل إنكار أو اعتداء وذلك بسبب اصدار قرار من السلطة التنفيذية أو السلطة الادارية ، وهو بذلك يكون علي نحو أقرب للحرية الشخصية(٣).

-
- (١) - د/ محمد عبد اللطيف: الحريات العامة، دراسة مقارنة ، ص٩٠، الطبعة الاولى ١٩٩٥، بدون ناشر.
 (٢) - د. عبدالرحمن عبدالعزيز الشلهوب ، الحقوق والحريات العامة في المملكة العربية السعودية ، كما نص عليها النظام الاساسي للحكم ، ص١١٩، الطبعة الاولى ١٤٢٦م، بدون ناشر.
 (٣) - د.محمد سليم غزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الاردنية الهاشمية ، ص٨٥، الطبعة الخامسة ١٩٩٦م، مكتبة دار الثقافة، عمان.
 - د محمد عبد اللطيف : الحريات العامة دراسة مقارنة ، ص ٩٠، الطبعة الاولى ١٩٩٥ م ، بدون ناشر

ومن جهة أخرى قد يعتبر الحق في مخاطبة السلطات العامة تعبيراً عن حرية الرأي وذلك حينما يتم مخاطبة السلطات العامة في الدولة والتي تتمثل في السلطتين التنفيذية أو التشريعية بتوجيه إنتقادات لاذعة أو سهام النقد لأدائها وتقديم الحلول والعلاج المناسب وذلك من أجل تجنب أوجه القصور في ممارستها للسلطة ، في شكل اقتراح يتمثل في تبني قانون جديد أو القيام بتعديل قانون أصبح نافذاً بالفعل أو عن طريق القيام بإجراء تنفيذي شامل لتحسين سير المرفق العام بانتظام وإطراد وذلك من أجل ابتغاء تحقيق مصلحة عامة.

حيث إن هذا الأمر يضمن لتحقيق العديد من الحرية للأشخاص وكذلك ضمان عدم المساس بأي حق من الحقوق المكتسبة أو الحقوق المقررة لكل الشعب.

ويتبين لنا إنه من الناحية الأولى يمكن لكل شخص إن يقوم بممارسة الحق في مخاطبة السلطات العامة في حالة تعرضه لضرر جراء صدور قرار يمس مصالحه الخاصة وذلك بصرف النظر عن مدى تمتعه بالحقوق السياسية ام لا ، أما من ناحية أخرى حين يكون الغرض من ذلك قيامه بتقديم رغبة أو اقتراح للسلطة العامة بهدف تحسين اداء حكومي أو تشريعي ، فإنه يكون قاصراً علي المواطنين بحسب الاصل وذلك باعتباره احد الحريات السياسية(٤).

وبمعني آخر أدق يمكن القول بأن الحق في مخاطبة السلطات العامة يظل في اطاره الفردي طالما كان حقاً فردياً أو خاصاً ، أما اذا تضمن الحق في السلطات العامة اخطاراً بضرورة اصدار أو تعديل تشريع ، أو اتخاذ اجراء تنفيذي عام ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، فإن ممارسته في هذه الحالة تتخذ جانباً سياسياً ، حيث يعتبر مشاركة من الشخص في ادارة الشؤون العامة للدولة(٥).

(4) - COLLIARD(C.A) Libertés publiques OP.CIT n.146

٥.د.محمود محمد حافظ ، محاضرات في المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية ، ص ٢٧٢ ، بدون تاريخ طبع ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

المبحث الأول

دور التشريعات والدساتير الوطنية في كفالة الحق

في مخاطبة السلطات العامة

المسلم به أن الشريعة الإسلامية الغراء أوجدت نظاما متكاملًا لتنظيم الشؤون الدينية والدينية، كما كفلت حماية متكاملة لكافة حقوق الإنسان، وذلك من خلال تنظيم العلاقات بين الناس في مختلف المجالات بما يضمن للجميع حقوقه على أساس المساواة والعدل والحرية. ولتحقيق ذلك فقد كان من ضمن الهيكلية الإدارية الإسلامية ما يعرف بديوان أو ولاية المظالم، وهي عبارة عن مؤسسة بجانب القضاء يستمع فيها الحاكم إلى شكاوي الناس، أو من أي شخص سواء كان موظفًا أم غير موظف، وما يميز هذا النظام هو بسط العدالة وسلطة القانون على كبار رجال الدولة، لاسيما في ظل عدم قدرة القضاء على تحقيق ذلك (٦) .

وقد تأثر الفكر القانوني الحديث بفكرة ديوان المظالم ذات الأصل الإسلامي، وقد جاءت البداية من أوروبا وتحديدًا في بريطانيا، ثم انتقلت إلى باقي الأنظمة القانونية، كالنظام القانوني المصري وغيره من الأنظمة القانونية العربية، وهذا ما سنتناوله في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

٦ - راجع عبد الباسط عبد الرحيم عباس، الحق في مخاطبة السلطات في ظل دستور العراق ٢٠٠٥، مجلة المحقق الحلبي، للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول السنة العاشرة ٢٠١٨، ص ٤٤٧. د/ حماد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري بغداد، ٢٠١٣، ص ١٥.

(٢) - القانون والسياسية، العدد الأول السنة العاشرة ٢٠١٨، ص ٤٤٧. د/ حماد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري بغداد، ٢٠١٣، ص ١٥. راجع عبد الباسط عبد الرحيم عباس، الحق في مخاطبة السلطات في ظل دستور العراق ٢٠٠٥، مجلة المحقق الحلبي، للعلوم.

(٣) - د/ طعيمة الجرف، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية ط ٣ سنة ٢٠٠١، هامش ص ٩٣، د/ فتحي فكري، القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة دستور ١٩٧١، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٠٦.

المطلب الأول

دور التشريعات الأوروبية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة

تعتبر دولة بريطانيا أو المملكة البريطانية من أولي الدول التي تأثرت بفكرة ديوان المظالم حيث كانت البداية مع اثر صدور العهد الأعظم Magna Carta الذي تم صدوره في ٩ يونيو عام ١٢١٥، والذي قام بإصداره الملك "جان سانتير" عن طريق مع البارونات والاساقفة بعد قيامهم بثورة ضده، حيث أعلن الملك جان سانتير احترامه حرية الكنيسة وعدم التدخل في شئون إنتخاب رجالها، فضلا عن التزامه بتطهير القضاء، وعدم قيامه بفرض أي نوع من الضرائب إلا بعد موافقة المجلس الكبير، وغيرها من شتي الأمور التي تضمن حقوق وحریات الأفراد (٧) وتطبيقا لذلك فقد أتاح الملك للأفراد حق التقدم إليه بالشكوى ضد أي إنتهاك أو تعدي على حقوقهم، وكان على الفور يقوم الملك بإصدار أمرا خطيا يدعو فيه الخصمين ليقضي بينهما (٨).

ويجب التنويه الي أنه تعتبر بريطانيا أول دولة تأثرت بفكرة ديوان المظالم وقد كانت البداية مع صدور العهد الأعظم Magna Carta الصادر في ٩ يونيو عام ١٢١٥، والذي أصدره الملك "جان سانتير" بالاتفاق مع الأساقفة والبارونات بعد ثورتهم ضده، وقد أعلن فيه احترام حرية الكنيسة وعدم التدخل في انتخاب رجالها، فضلا عن التزامه بتطهير القضاء، وعدم فرض أي ضرائب إلا بعد موافقة المجلس الكبير، وغيرها من الأمور التي تضمن حقوق الأفراد وحریاتهم (٩).

٧ راجع د/ احمد فاضل حسين، الشريعة الإسلامية مصر للحقوق والحریات، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، ٢٠١٥، ص ٢٤٦.

٨ راجع د/ حماد حنون خالد، المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٩) - د/ طعيمة الجرف، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية ط ٣ سنة ٢٠٠١، هامش ص ٩٣، د/ فتحي فكري، القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة دستور ١٩٧١، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٠٦.

Lavroff Sonia, le droit de pétition en France, RDI, 1992, p 1737

وتنفيذا لذلك فقد أتاح الملك للأفراد حق التقدم إليه بالشكوى ضد أي تعدي على حقوقهم، وكان الملك على الفور يصدر أمرا خطيا يدعو فيه الخصمين ليقضي بينهما(١٠).

وبعد نجاح ثورة ١٦٨٨م في بريطانيا وصدور وثيقة الحقوق الشهيرة BILL of Rights من قبل الملك وليام الثالث لسنة ١٦٨٩م فقد تم تقنين الحق في مخاطبة السلطات صراحة، وذلك بقولها " إن من حق الرعايا التقدم بعرائض للملك، وكل اعتقال أو إجراء يتخذ ضدهم بخصوص هذه العرائض يعد غير قانوني" (١١).

وبعد نجاح هذه الفكرة في بريطانيا فقد انتقلت لباقي دول أوربا، والتي قننت الحق في مخاطبة السلطات في دساتيرها، نذكر منها إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لعام ١٧٩٣ (مادة ٣٢) والذي أقر الحق في تقديم العرائض بشكل مطلق وغير محدود. كما تبني الحق في مخاطبة السلطات كل من الدستور البلجيكي (مادة ٢١) والألماني (مادة ١٧) والبرتغالي (مادة ٥٢) والإيطالي (مادة ٥٠) والهولندي (مادة ٥) واليوناني (مادة ١٠)، وغيرها من الدساتير(١٢).

كما أبدعت الأنظمة القانونية الأوروبية وسائل غير قضائية لأجل حماية الحقوق والحريات مشابهة لفكرة ولاية أو ديوان المظالم ذات الأصل الإسلامي، ومن أهمها نظام الوسيط أو الممثل البرلماني OMBUDSMAN والذي ظهر لأول مرة في دستور السويد عام ١٨٠٩(١٣)، وقد انتقلت فكرة الوسيط البرلماني (Médiateur de la République) إلى العديد من دول أوربا، ومنها جمهورية فرنسا وذلك بمقتضى قانون ٣ يناير ١٩٧٣، والمكمل بالقانون ٢٤ ديسمبر ١٩٧٦ وأخيرا بمقتضى قانون ١٢ أبريل ٢٠٠٠، ويتم تعيين هذا الوسيط بمرسوم من رئيس الجمهورية بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

10 Loi n° 73-6 du 3 janvier 1973, J.O. 4 Janv. 1973, p. 164. pour en savoir plus voir, G. Peiser « droit administratif » 11 édition mémentos dalloz, 1983, p.32 et

11 Loi 76-1211 du 24 déce. 1976, J. O. 28 décembre. 1976, p. 7493

12 J. Catsiapis « Guide du droit administratif » ellipses, paris, 2006, pp 75-76

١٣ - راجع د/ سعد عدنان عبد الكريم، رقابة الهيئات المستقلة لضمان حقوق الأفراد، دراسة مقارنة في نظام الأمبودسمان والنظم المشابهة، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية القانون جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٥٦-٥٧.

وتكون وظيفة الوسيط البرلماني تلقي الشكاوي والتظلمات المتعلقة بنشاط الجهات الإدارية والهيئات العامة والإقليمية في الدولة من قبل الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (١٤)، ولا تقدم الشكاوي أو التظلم للوسيط مباشرة ، ولكن تقدم أولاً لأحد نواب البرلمان، والذي يقوم بدوره بإحالتها للوسيط، والذي يملك توجيه الأمر للإدارة بالتنفيذ خلال مدة محددة ، وفي حالة عدم تلبية الإدارة لذلك يقوم الوسيط بإعداد تقرير خاص بذلك ويقدم لرئيس الجمهورية والبرلمان وينشر في الجريدة الرسمية (١٥).

وأصل كلمة الامبودسمان هي كلمة سويدية الاصل تعني المفوض أو الممثل ، وهو عبارة عن شخص مكلف من قبل البرلمان للقيام بمراقبة الادارة والحكومة وحماية حقوق وحرية الاشخاص ، ولقد تطور نظام الامبودسمان حتي اصبح يطلق عليه لقب " حامي المواطن " ، وذلك لانه الشخص الذي يلجأ اليه المواطن طالبا حمايته ويطلب منه أيضا التدخل اذا ما واجهته مشاكل أو اعترضته صعوبات مع السلطة التنفيذية (١٦)

ويختص المفوض البرلماني بالحق في التدخل من تلقاء نفسه دون تقديم طلب شكوي من احد من الاشخاص وذلك من خلال ما يصل الي علمه باي وسيلة من الوسائل التي تدار عبر الاعلام وغيرها ، أو بناء علي شكوي يقوم بتلقيها من الاشخاص دون مراعاة اجراءات معينة ، ويحق أيضا للمفوض البرلماني القيام بعمل استجواب لأي موظف عام وذلك من اجل الوصول الي كشف النقاب عن الحقيقة أو الوصول الي نتيجة مقنعة تمنحه صلاحية اقامة دعوي بحق الموظف المتقاعس عن أداء عمله ، ومطالبته بالتعويض

14 Loi 6 fév. 1992, cité par, J. Catsiapis, op. Cit, p.75

15 S. Guinchard et T. moussa « droit et pratique des voies d'exécution » Dalloz, 2002, n° 9700 et s, pp. 1458 et s.

١٦ - قطب: دراسة مقارنة لنظام " المفوض الرئاسي أو البرلماني" ووالي المظالم مع التطبيق علي الحالة المصرية، ص ٨ : مقال نشره موقع بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية،

رابط www.https://www.201/content/uploads.www/org.foundation-how

وأيضاً د. مازن ليلو ماضي ، نظام الايمودسمان اوالمفوض البرلماني ضمانة لحقوق الافراد وحريةاتهم ، بحث منشور بمجلة القادسية ، العراق ، المجلد رقم ٣ ، العدد ٢ ط ١٩٩٩م..

عن الضرر الذي أحدثه جراء عمله غير المشروع ، وأن يقوم بالاكتماء بتوجيه توصيات للادارة المعنية لتحسين أدائها ولتفادي أوجه القصور مستقبلا(١٧).

والنجاح الكبير الذي حققه نظام الامبودسمان في دولة السويد دفع وشجع الكثير من الدول علي الاخذ به ، فدولة فلندا أخذت به سنة ١٩١٩م، وكذلك دولة الدنمارك أخذت به في دستور ١٩٥٣م ، ودولة النرويج سنة ١٩٦٢م ، والمملكة المتحدة عام ١٩٦٧م .

وأخذت به دولة فرنسا سنة ١٩٧٣م تحت مسمى " الوسيط " والذي تم استبداله بنظام "حامي الحقوق " ، وهذا النظام يعتبر الجهة الاساسية غير القضائية التي تختص بنظر المنازعات الادارية لعمومية اختصاصاته، والوسيط يتمتع باستقلالية تامة ، فلا يقوم بتلقي أي تعليمات من احد ، وبالتالي لايمكن توقيفه او ملاحقته بسبب اعمال وظيفته

(١٧) - د. محمد أنس قاسم جعفر ، نظام الاميو دسمان السويدي مقارنا بناظر المظالم والمحتسب في الاسلام ، بحث منشور في مجلة العلوم الادارية ، القاهرة ، العدد ١ لسنة ١٩٧٥م ، ص ٧٧، وايضا : د. عبدالباسط عبدالرحمن عباس ، الحق في مخاطبة السلطات العامة في ظل دستور العراق ٢٠٠٥ ، ص ٤٩٤، مرجع سابق

المطلب الثاني

دور الدساتير المصرية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة

استعرضنا سابقا الأقرار الصريح من قبل المشرع المصري (الدستورى والعادى) للعديد من الحقوق للمصريين بالخارج، ليكونوا على قدم المساواة مع المقيمين في الداخل، ورغم ذلك فإن هذا الاعتراف في حد ذاته ليس كافيا ما لم يكن هناك وسائل لحماية هذه الحقوق. وإذا كان حق التقاضي يمثل الوسيلة الأساسية المقررة للأفراد في كافة الأنظمة القانونية الدولية والوطنية لدفع أي انتهاك يقع على حقوقهم وحرّياتهم (١٨) إلا أن هذا الحق أو هذه الوسيلة كما هو معلوم قد تبدو مكلفة وتتسم بالبطء. وهو الأمر الذي اقتضى البحث عن وسائل إضافية للأفراد تجاه السلطتين التنفيذية والتشريعية تكون أكثر سرعة وفاعلية، ومن هنا فقد ظهر الحق في الشكوى أو مخاطبة السلطات.

وجاء اعتراف المشرع الدستورى المصرى بهذا الحق منذ وقت مبكر وذلك في دستور ١٩٢٣ حيث كانت المادة ٢٢ تنص على أن " لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم، أما مخاطبة السلطات باسم الجماعات فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ". وفي دستور ١٩٥٦ فقد أكد المشرع الدستورى على تمسكه بحق المصريين في مخاطبة السلطات العامة (مادة ٦٢) وأيضا حق تقديم الشكاوي إلى جميع الجهات في الدولة عن مخالفات

(١٨) - يرجع الفضل لدستور ١٩٧١ في أنه يعتبر أول دستور ينص صراحة على حق التقاضي حيث أن الدساتير السابقة عليه كانت تكتفي بالنص على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم، راجع المادة ٣ من دستور ١٩٢٣، والمادة الثالثة من الباب الثاني من دستور ١٩٣٠، والمادة ٣١ من دستور ١٩٥٦ والمادتين ٢٤ و ٢٨ من دستور ١٩٦٤، والحكمة من ذلك أن واضعي هذه الدساتير كان يرون أن حق التقاضي من الحقوق العامة والمبادئ الأساسية المستقرة في وجدان كل مجتمع إنساني، وحقيقة مسلم بها في كافة البلدان المتمدنة دون حاجة إلى النص عليه صراحة باعتباره عرفاً دستورياً مقراً، وحقيقة دستورية مسلم بها. راجع د/ السيد عبد العال تمام، كفالة حق التقاضي (دراسة مقارنة) في الشريعة الإسلامية وفي كل من السعودية ومصر وفرنسا، دار النهضة العربية، دون ذكر تاريخ نشر، ص ٢٦. في دراسة متخصصة راجع د/ عبد الغني بسيوني عبد الله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشأة المعارف بالإسكندرية، دون ذكر سنة نشر، د/ السيد عبد العال، المرجع السابق، د/ أحمد المليجي، كفالة حق التقاضي - دراسة مقارنة - مجلة العدالة الصادرة بدولة الإمارات العربية، العدد ٤٦ السنة ١٣، يناير ١٩٨٦.

الموظفين العموميين أو إهمالهم في أداء واجباتهم (مادة ٦٣). وقد أصبح هذا الحق مستقر في الدساتير اللاحقة.

فدستور ١٩٧١ كان ينص في المادة ٦٣ على أن " لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية ". ويلاحظ من هذا النص أن المشرع الدستوري لم يقصر الحق في مخاطبة السلطات على المصريين كما فعل في الدساتير السابقة ولكنه سلك نهجا حميدا حيث كفل هذا الحق لكل فرد سواء كان مصريا أم أجنبيا.

وهذا ما سار على نهجه المشرع الدستوري في الدساتير اللاحقة كدستور ٢٠١٢ (مادة ٥٤). وفي دستور ٢٠١٤ فقد نصت المادة ٨٥ على أن " لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبتها باسم الجماعات إلا للأشخاص الاعتبارية ". بيد أن المشرع الدستوري لم يكتف بذلك ولكنه تخطى لابعده من ذلك، حيث أجاز للمواطنين صراحة الحق في تقديم المقترحات أو الشكاوي لمجلس النواب حيث تنص المادة ٣٨ على أن " لكل مواطن أن يتقدم بمقترحاته المكتوبة إلى مجلس النواب بشأن المسائل العامة، وله أن يقدم إلى المجلس شكاوى يحيلها إلى الوزراء المختصين، وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بها إذا طلب المجلس ذلك، ويحاط صاحب الشأن بنتيجتها " (١٩).

١٩) - والجدير بالذكر أن دستور ٢٠١٢ قد تبنى ذات النص في المادة ١٠٨.

المطلب الثالث

دور التشريعات العربية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة

أسلفنا القول أن الحق في مخاطبة السلطات يعد من أهم حقوق المصريين بالخارج ذات القيمة الدستورية، الأمر الذي يمكنهم من مخاطبة ليس فقط السلطات المصرية ولكن أيضا سلطات دولة المهجر، في حالة وقوع أي اعتداء على حقوقهم سواء من الأشخاص العامة أو الخاصة، ونظرا لأن أغلب الهجرة المصرية تكون للدول العربية، لاسيما في دول الخليج العربي، فإن الأمر يقتضي البحث في النظام القانوني لهذه الدول، للوقوف على مدى حرصها على كفالة حق المصريين المقيمين بها في مخاطبة سلطاتها.

ومن خلال استقراء دساتير الدول العربية نجد أنها لم تسلك نهجا واحدا بشأن الحق في مخاطبة السلطات، ولكنها انقسمت لثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول: لم يتبنى نصا صريحا للحق في مخاطبة السلطات على غرار الدساتير الأخرى، كدستور تونس والجزائر ولبنان وسوريا والعراق وفلسطين وموريتانيا وجيبوتي. الاتجاه الثاني: وهذا النوع من الدساتير يقصر الحق في مخاطبة السلطات على المواطنين فقط. الاتجاه الثالث: ويشمل الدساتير التي تكفل هذا الحق لجميع الأفراد المتواجدين على إقليمها سواء كان مواطنا أم أجنبيا، وسوف نستعرض الاتجاهين الثاني والثالث على النحو التالي:

الفرع الأول

الدول التي تقصر الحق في مخاطبة السلطات على المواطنين

تقصر بعض دساتير العربية الحق في مخاطبة السلطات على المواطنين دون الأجانب، وهذا ما سلكه المشرع الدستوري المغربي، ففي الدستور الحالي الصادر بظهير شريف رقم ١.١١.٩١ الصادر في ٢٧ من شعبان ١٤٣٢ (٢٩ يوليو ٢٠١١) للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع. كما أن الفصل ١٥ ينص على أن " للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق".

وفي الأردن فقد قصر المشرع الدستوري في الدساتير المتعاقبة الحق في مخاطبة السلطات على المواطنين، منها القانون الأساسي الصادر عام ١٩٢٨ (مادة ١٢) ودستور عام ١٩٤٦ (مادة ١٩) وقد سار الدستوري الأردني الحالي الصادر عام ١٩٥٢ على النهج ذاته حيث تنص المادة ١٧ على أن " للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون " (٢٠).

وسلك دستور الصومال الصادر سنة ٢٠١٢م النهج ذاته حيث تنص المادة ١٠ منها على أن " لكل مواطن حق تقديم شكاوي إلى رئيس الجمهورية والمجلس الوطني والحكومة " (٢١).

وقد سلكت بعض دساتير دول الخليج العربي هذا النهج ففي الدستور العماني الصادر في نوفمبر ١٩٩٦ تنص المادة ٣٤ على أن للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون. وقد حاول المشرع الدستوري العماني تقرير حق الأجانب في حماية أشخاصهم وأملاكهم حيث تنص المادة ٤٥ على أن " يتمتع كل

٢٠- راجع : الدستور الاردني الصادر سنة ١٩٥٢م.

٢١ راجع : دستور الصومال الصادر سنة ٢٠١٢م.

أجنبي موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون. وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره" (٢٢).

وإذا أمعنا النظر قليلا في النصوص السالف ذكرها نلاحظ ان الحق في مخاطبة السلطات العامة تم قصره علي المواطنين دون الاجانب ، وكذلك النصوص القانونية للدساتير السابقة اشترطت شروطا شكلية لممارسة هذا الحق احوالت فيها الي القانون المنظم لذلك.

(٢٢) - راجع: دستور سلطنة عمان الصادر سنة ١٩٩٦م.

الفرع الثاني

الدول التي تكفل الحق في مخاطبة السلطات للأجانب

يأتي على رأس هذه الدول المملكة العربية السعودية، والتي كفلت الحق في مخاطبة السلطات لجميع الأفراد منذ وقت مبكر، وقد كانت البداية الحقيقية لمولده في خطاب الملك عبد العزيز الشهير الصادر في ٢٦ من ذي الحجة لعام ١٣٤٤ هجرية والذي جاء فيه إن صاحب الجلالة يعلن للناس كافة أن من كانت له شكاية أو مظلمة على كائن من كان موظفاً كان أو غيره، ثم يخفي ظلامته فأن أثمه على نفسه، وأن من كانت له شكاية فقد وضع على باب الحكومة صندوق للشكاوي، ولطمأنة الناس من أنه لن يصيبهم أذى من جراء شكاوهم فإن مفتاح الصندوق بيد الملك، ولكن في المقابل حتى لا يتهم الناس زورا وبهتانا فقد اشترط البلاغ أن تكون الشكاية مزيلة بتوقيع مقدمها ومن يكذب في شكواه سيتعرض للجزاء (٢٣) ، وقد أكدت الخطابات السياسية اللاحقة الحق في مخاطبة السلطات، نذكر منها خطاب الملك عبد العزيز في ٢٢ جمادي الثاني للعام الهجري ١٣٤٤ هجرية (٢٤).

وأيضاً البيان الصادر منه في المؤتمر الإسلامي بتاريخ ٢١ من ذو الحجة من العام ذاته، وخطابه في ١٢ صفر عام ١٣٤٨ هجرية (٢٥) ..

وقد قنن نظام الحكم أو الدستور السعودي الحالي الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ ٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هجرية الحق في مخاطبة السلطات صراحة، حيث تنص المادة ٤٣ على أن " مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون ". كما خول المقيمين ومن بينهم المصريين الحق في التقاضي حيث تنص المادة ٤٩ على أن " حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك " .

(٢٣) - راجع د/ عبد الرازق على الفحل، قضاء المظالم وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، دار النوايح للنشر، ١٩٩٤، ص ٥٥.

(٢٤) - راجع جريدة أم القرى العدد ٨٠ الصادر في ٢٥ ذو الحجة عام ١٣٤٤ هـ الموافق ٩ يوليو ١٩٢٦، ص ١. راجع: دستور البحرين الصادر سنة ٢٠٠٢م.

(٢٥) - راجع جريدة أم القرى العدد ٤٥ الصادر في ٢٣ جمادي الثاني عام ١٣٤٤ الموافق ٨ يناير ١٩٢٦، ص ١.

وفي مملكة البحرين نصت المادة ٢٩ من الدستور الصادر عام ٢٠٠٢م علي ان " لكل فرد ان يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات الا للهيئات النظامية والاشخاص المعنوية".

وقد سلك المشرع الدستوري الكويتي نهج نظيره السعودي حيث تنص المادة ٤٥ من الدستور الحالي الصادر في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ م علي أن " لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا الهيئات النظامية والأشخاص المعنوية".

وفي ذات الاتجاه نص دستور دولة قطر الصادر عام ٢٠٠٤م ، لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة دون تتطلب أي شكلية معينة ، حيث نصت المادة ٤٦ من الدستور القطري علي ان " لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة".

ومن ابرز الملاحظات علي النص السالف ذكره ان النص مختصر جدا للغاية ولم يتم تقييد الحق في مخاطبة السلطات العامة بأي قيود ، وكذلك لم يتحدث بشكل واضح وصريح عن مخاطبة السلطات العامة بالنسبة للأشخاص المعنوية او الاعتبارية.

أما الدستور اللبناني الصادر عام ١٩٢٦م ، حيث نصت المادة ٤٧ منه علي انه " لايجوز تقديم عرائض الي المجلس الا خطأ، ولايجوز تقديم العرائض بصورة شفوية اودفاعية"(٢٦).

ويتجلي لنا من النص السابق ان الدستور اللبناني نص علي حق مخاطبة السلطات العامة عن طريق تقديم العرائض المكتوبة وليست الشفوية ، كما أناط بتقديمهما عن طريق النواب الممثلين للأفراد في مجلس النواب لمعالجة امور حياتهم .

وأيضاً نص دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٧١ علي الحق في مخاطبة الأفراد بالنسبة لكل الأفراد ولم يقصره علي المواطنين ، حيث نصت المادة ٤١ علي أن " لكل إنسان أن يتقدم بالشكوى إلى الجهات المختصة بما في ذلك الجهات القضائية من امتهان الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الباب"(٢٧).

٢٦ - راجع: دستور لبنان الصادر سنة ١٩٢٦م وتعديلاته الي سنة ٢٠٠٤م.

٢٧ - راجع: دستور الامارات العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٧١م.

ومن أبرز الملاحظات علي هذا النص السالف ذكره ان هذا النص وان اعترف لجميع الاشخاص بالحق في مخاطبة السلطات العامة الا انه قام في بعض الاحيان بالربط بين كل من الحق في مخاطبة السلطات العامة والحق في التقاضي حين اشترط ضرورة التقدم بالشكوي الي الجهات المختصة بما ذلك الجهات القضائية(٢٨).

٢٨- انظر: د. عبدالباسط عبدالرحيم عباس ، الحق في مخاطبة السلطات العامة في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، ص ٤٥٨، مرجع سابق .

المبحث الثالث

دور المواثيق والاتفاقيات الدولية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة

اعتدنا على صعيد التشريعات الوضعية أن الاتفاقيات والمواثيق الدولية يكون لها السبق في حماية الحقوق والحريات العامة (٢٩)، ثم يأتي دور الدساتير والقوانين الوطنية لتلبية خطاب المشرع الدولي، ولكن فيما يتعلق بالحق في مخاطبة السلطات فقد كان السبق بشأنه للتشريعات الوطنية. ثم جاء دور المشرع الدولي والذي تدخل لحماية هذا الحق، في الاتفاقيات والمواثيق العالمية والإقليمية على حد سواء، على النحو التالي:

(٢٩) - مع الوضع في الاعتبار أن الشريعة الإسلامية الغراء دائما ما يكون لها السبق على كافة التشريعات الدولية والوطنية في حماية الحقوق والحريات العامة ومنها الحق في مخاطبة السلطات.

المطلب الأول

على مستوى الاتفاقيات العالمية

وجد الحق في مخاطبة السلطات بوادره الأولى في التشريعات الدولية في نص المادة ٣/٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ (٣٠)، والتي تنص على أن تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

(أ) - بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

(ب) - بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تثبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي.

(ج) - بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين.

كما أن منظمة الأمم المتحدة - والتي تعد الراعي الأول لحماية حقوق الإنسان وحياته - حرصت على كفالة الحق في مخاطبة السلطات، وذلك في الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٩٨ حيث ينص في المادة ٩ على أنه:

أولاً: لكل شخص، لدى ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو المشار إليه في هذا الإعلان، الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في الإفادة من أي سبيل انتصاف فعال وفي الحماية في حالة انتهاك هذه الحقوق.

٣٠ - الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦م.

ثانياً: وتحقيقاً لهذه الغاية يكون لكل شخص يدعى أن حقوقه أو حرياته قد انتهكت، الحق، إما بنفسه أو عن طريق تمثيل معتمد قانوناً، في تقديم شكوى إلى هيئة قضائية أو هيئة أخرى مستقلة ونزيهة ومختصة منشأة بموجب القانون، على أن تنظر هذه الهيئة في الشكوى على وجه السرعة في جلسة علنية، والحصول من تلك الهيئة، وفقاً للقانون، على قرار بالجبر، بما في ذلك أي تعويض مستحق، حيثما كان هناك انتهاك لحقوق ذلك الشخص أو حرياته، فضلاً عن إنفاذ القرار والحكم النهائيين، وذلك كله دون أي تأخير لا موجب له.

ثالثاً: وتحقيقاً للغاية نفسها يكون لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، الحق، ضمن أمور أخرى في:

(أ) أن يشكو من سياسات الموظفين الرسميين والهيئات الحكومية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن يقدم شكواه في شكل عريضة أو بطريقة أخرى مناسبة إلى السلطات المحلية القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة أو إلى أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها النظام القانوني للدولة، ويجب على هذه السلطات أن تصدر قرارها في الشكوى دون أي تأخير لا موجب له.

(ب) أن يشهد الجلسات العلنية والإجراءات والمحاكمات، لتكوين رأي عن امتثالها للقانون الوطني والالتزامات والتعهدات الدولية المنطبقة.

(ت) أن يعرض ويقدم في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مساعدات قانونية كفؤة مهنية أو أية مشورة أو مساعدة أخرى ذات صلة.

رابعاً: وتحقيقاً للغاية نفسها يحق لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، وفقاً للصكوك والإجراءات الدولية المنطبقة، الوصول دون عائق إلى الهيئات الدولية المختصة اختصاصاً عاماً أو محدداً بتلقي ودراسة البلاغات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاتصال بهذه الهيئات.

٥- تتولى الدولة إجراء تحقيق سريع ونزيه أو تحرص على إجراء تحقيق إذا كان هناك سبب معقول للاعتقاد بأن انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية قد حدث في أي إقليم خاضع لولايتها.

المطلب الثاني

على مستوى الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية

اختلف موقف هذه الاتفاقيات تجاه الحق في مخاطبة السلطات، فالبعض نص عليه صراحة، والبعض الآخر تناوله بشكل ضمني، فعلى الصعيد الأوروبي فقد حرصت المادة ٤٨ من النظام الداخلي للبرلمان الأوروبي على كفالة هذا الحق لجميع مواطني السوق الأوروبية المشتركة. كما أن النظام الداخلي للجمعية الاستشارية لمجلس أوربا، تبنى النهج ذاته (المادة ٥٦). وتأكيدا لذلك فقد خولت معاهدة الوحدة الأوروبية الموقعة في ماسترخت عام ١٩٩٢ لكل مواطن في الاتحاد وكل شخص معنوي أو طبيعي مقيم وله مركز قانوني في دولة العضو بشكل فردي أو جماعي بتقديم عريضة للبرلمان الأوروبي حول موضوع يدخل في مجال نشاط المجموعة الأوروبية ويتعلق بها بشكل مباشر (٣١).

وعلى صعيد دول أمريكا فقد تضمن الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان الصادر عن منظمة الدول الأمريكية لعام ١٩٤٨ نصا صريحا للحق في مخاطبة السلطات، حيث تنص المادة ٤٨ منه على أن " لكل شخص الحق في تقديم الالتماسات ذات العلاقة إلى أي جهة مختصة لأسباب أما تتعلق بالصلحة العامة أو الخاصة، والحق في الحصول على قرار عاجل بشأنها ". ولكن لم يستمر الوضع طويلا حيث اكتفت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ بالأقرار الضمني للحق في مخاطبة السلطات (مادة ٢٣)، ويعتبر هذا نص صريح يضمن حق مخاطبة السلطات العامة سواء فيما يتعلق بالصلحة الخاصة او المصلحة العامة ، والزام الجهات المخاطبة بذلك بالبت في الالتماسات المقدمة اليها بشكل عاجل(٣٢).

(٣١) - voir L. Sonia, op,cit, p. 1737

انظر: الاعلان الامريكى لحقوق وواجبات الانسان الصادر عن منظمة الدول الامريكىة بالقرار رقم ٣٠ الذي اتخذه المؤتمر الدولي التاسع للدول الامريكىة (١٩٤٨م).

<http://hrlibrary.umn.edu/arab\euhrcom.html>

٣٢ انظر الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب والذي تم اجارته من قبل مجلس الرؤساء الافارقة بدورته العادية رقم

١٨ في نيروبي " كينيا" في يونيو ١٩٨١ م . <http://hrlibrary.umn.edu/arab\3-2.html>

ويجب أن ننوه الي ان هذه الضمانة الصريحة لحق مخاطبة السلطات العامة ، قد تحولت الي اقرار ضمني بحق المواطن في المشاركة في ادارة شئون البلاد ، وذلك وفقا لنص المادة ٢٣ من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لسنة ١٩٦٩م والتي تنص علي انه:"

١- يتمتع كل مواطن بالفرص والحقوق التالية: أن يشارك في ادارة الشئون العامة اما مباشرة اوبواسطة ممثلين يختارون بحرية، ويعتبر هذا النص نصا عاما ، وصياغته تتشابه مع ماورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨م(٣٣).

ويعتبر هذا النص نصا عاما ، وصياغته تتشابه مع ماورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨م.

كما أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان لم يتضمن نصا صريحا للحق في مخاطبة السلطات ولكنه تناوله بشكل ضمني، وذلك من خلال كفالة حق المواطنين في المشاركة بحرية في إدارة الشئون العامة (مادة ١/١٣). كما سار الميثاق العربي لحقوق الإنسان على النهج ذاته (مادة ٢٤).

حيث نصت المادة (١٣-١) من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان علي انه" لكل المواطنين الحق في المشاركة بحرية في ادارة الشئون العامة لبلدهم سواء مباشرة او عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية وذلك طبقا لاحكام القانون".

وأما علي صعيد الوضع في اطار جامعة الدول العربية ، فلم يتضمن الميثاق العربي لحقوق الانسان نصا صريحا يدل علي الحق في مخاطبة السلطات العامة ، وانما نص علي المشاركة في ادارة الشئون العامة للبلاد ، حيث نصت المادة ٢٤ من الميثاق العربي لحقوق الانسان علي ان" لكل مواطن الحق في: المشاركة في ادارة الشئون العامة اما مباشرة اوبواسطة ممثلين يختارون بحرية(٣٤).

٣٣ - انظر: الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان الصادرة في ١١٢٢\١١\١٩٦٩م (في اطار منظمة الدول الامريكية)
<http://hrlibrary.umn.edu/arab\euhrcom.html>

٣٤ - انظر الميثاق العربي لحقوق الانسان والذي اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في ٢٣ مايو أيار ٢٠٠٤ م.

<http://hrlibrary.umn.edu/arab\euhrcom.html>

الخاتمة

حمل عنوان هذا البحث " حق المصريين في الخارج في مخاطبة السلطات العامة" وقد قسمناه الي ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول "مبحث" تمهيدي" ماهية الحق في مخاطبة السلطات العامة والمبحث الثاني دور التشريعات والساتير الوطنية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة وقسمناه الي ثلاث مطالب ، حيث تناولنا في المطلب الاول دور التشريعات الاوربية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة ودور الدساتير المصرية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة كمطلب ثان ، ودور التشريعات العربية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة كمطلب ثالث ، وتناولنا في المبحث الثالث دور المواثيق والاتفاقيات الدولية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة، وقمنا بتقسيم هذا المبحث الي مطلبين حيث تناولنا في المطلب الاول دور المشرع الدولي لحماية الحق في مخاطبة السلطات العامة علي مستوي الاتفاقيات الدولية ، ودور المشرع المصري في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة علي مستوي الاتفاقيات والمواثيق الاقليمية.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج وتوصيات نعرض أبرزها على النحو التالي

أولاً: النتائج:

١. أن الحق في مخاطبة السلطات يعد من أهم وأبرز الحقوق السياسية للمصريين في الخارج، فبدونه تصبح حقوقهم الأخرى الواردة في المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير الوطنية مجرد حبرا على ورق، باعتبار أنه يمثل خط الدفاع الأول لحمايتها من تغول السلطات العامة. وإذا كان المشرع الدستوري حرص في دساتير مصر السابقة على الأقرار الصريح للحق في مخاطبة السلطات، إلا أنه في دستور ٢٠١٤ تخطى لأبعد من ذلك حيث أجاز بمقتضى المادة ٣٨ لكل مواطن أن يتقدم بمقترحاته المكتوبة إلى مجلس النواب بشأن المسائل العامة، وله أن يقدم إلى المجلس شكاوى يحيلها إلى الوزراء المختصين، وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بها إذا طلب المجلس ذلك، ويحاط صاحب الشأن بنتيجتها.
٢. من خلال استقراء دساتير الدول العربية للوقوف على مدى حرصها على كفالة حق المصريين المقيمين فيها في مخاطبة سلطاتها العامة. نجد أنها لم تسلك نهجا واحدا بشأن الحق في مخاطبة السلطات، ولكنها انقسمت لثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول: لم يتبنى نصا صريحا للحق

في مخاطبة السلطات على غرار الدساتير الأخرى، كدستور تونس والجزائر ولبنان وسوريا والعراق وفلسطين وموريتانيا وجيبوتي. الاتجاه الثاني: وهذا النوع من الدساتير يقصر الحق في مخاطبة السلطات على المواطنين فقط كالدستور المغربي والأردني والعماني. الاتجاه الثالث: ويشمل الدساتير التي تكفل هذا الحق لجميع الأفراد المتواجدين على إقليمها سواء كان من مواطنيها أم أجنبيًا. يأتي على رأس نظام الحكم المملكة العربية السعودية لعام ١٤١٢، ودستور الكويت، والبحرين والامارات وقطر.

ثانياً: التوصيات:

١. نوصي بضرورة اصدار قانون خاص ينظك حق مخاطبة السلطات العامة باعتباره من الحقوق الاساسية التي نص عليها دستور ٢٠١٤م.
٢. نوصي بضرورة التحقيق في انتهاك حريات الافراد وحقوقهم بالتنسيق مع المجلس القومي لحقوق الانسان.

المراجع

أولاً: الكتب العربية:

- أحمد فاضل حسين، الشريعة الإسلامية مصر للحقوق والحريات، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، ٢٠١٥.
- د/ حماد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري بغداد، ٢٠١٣.
- د/ طعيمة الجرف، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية ط ٣ سنة ٢٠٠١، هامش ص ٩٣،
- د/ طعيمة الجرف، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية ط ٣ سنة ٢٠٠١، هامش ص ٩٣،
- د/ سعد عدنان عبد الكريم، رقابة الهيئات المستقلة لضمان حقوق الأفراد، دراسة مقارنة في نظام الأمبودسمان والنظم المشابهة، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية القانون جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- د/ عبد الباسط عبد الرحيم عباس، الحق في مخاطبة السلطات في ظل دستور العراق ٢٠٠٥، مجلة المحقق الحلبي، للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول السنة العاشرة ٢٠١٨، ص ٤٤٧.
- د/ عبد الرازق علي الفحل، قضاء المظالم وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، دار النوايغ للنشر، ١٩٩٤.
- د.عبدالرحمن عبدالعزيز الشلهوب ، الحقوق والحريات العامة في المملكة العربية السعودية ، كما نص عليها النظام الاساسي للحكم ، ص١١٩ ، الطبعة الاولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، بدون ناشر.
- د/ فتحي فكري، القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة دستور ١٩٧١ ، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠ .
- د. محمد أنس قاسم جعفر ، نظام الاميو دسمان السويدي مقارنا بناظر المظالم والمحتسب في الاسلام ، بحث منشور في مجلة العلوم الادارية ، القاهرة ، العدد ١ لسنة ١٩٧٥م ، ص ٧٧،
- د / محمد عبد اللطيف: الحريات العامة، دراسة مقارنة ، ص٩٠، الطبعة الاولى ١٩٩٥، بدون ناشر.

- د.محمد سليم غزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الاردنية الهاشمية، الطبعة الخامسة ١٩٩٦م، مكتبة دار الثقافة، عمان.
- دا محمد عبد اللطيف : الحريات العامة دراسة مقارنة ، ص ٩٠ ، الطبعة الاولى ١٩٩٥م ، بدون ناشر
- د.محمود محمد حافظ ، محاضرات في المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية، ص ٢٧٢ ، بدون تاريخ طبع ، دار الفكر العربي ، القاهرة

ثانياً: المقالات والتقارير والاتفاقيات الدولية:

- د/ أحمد المليجي، كفالة حق التقاضي - دراسة مقارنة- مجلة العدالة الصادرة بدولة الإمارات العربية، العدد ٤٦ السنة ١٣، يناير ١٩٨٦
- د/ السيد عبد العال تامم، كفالة حق التقاضي (دراسة مقارنة) في الشريعة الإسلامية وفي كل من السعودية ومصر وفرنسا، دار النهضة العربية، دون ذكر تاريخ نشر
- د/ عبد الغني بسيوني عبد الله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشأة المعارف بالإسكندرية، دون ذكر سنة نشر.
- د. مازن ليلو ماضي ، نظام الايمودسمان اوالمفوض البرلماني ضمانه لحقوق الافراد وحررياتهم ، بحث منشور بمجلة القادسية ، العراق ، المجلد رقم ٣ ، العدد ٢ ط ١٩٩٩م.
- الاعلان الامريكي لحقوق وواجبات الانسان، الصادر عن منظمة الدول الامريكية بالقرار رقم ٣٠ الذي اتخذه المؤتمر الدولي التاسع للدول الامريكية (١٩٤٨م).
- الميثاق العربي لحقوق الانسان والذي اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في ٢٣ مايو أيار ٢٠٠٤ م.
- الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان الصادرة في ١١٢٢١١١٩٦٩م (في اطار منظمة الدول الامريكية)
- جريدة أم القرى العدد ٨٠ الصادر في ٢٥ ذو الحجة عام ١٣٤٤هـ الموافق ٩ يوليو ١٩٢٦، ص ١.
- الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب والذي تم اجارته من قبل مجلس الرؤساء الافارقة بدورته العادية رقم ١٨ في نيروبي " كينيا" في يونيو ١٩٨١ م .
- دستور البحرين الصادر سنة ٢٠٠٢م

- جريدة أم القرى العدد ٤٥ الصادر في ٢٣ جمادي الثاني عام ١٣٤٤ الموافق ٨ يناير ١٩٢٦، ص ١.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- J. Catsiapis « Guide du droit administratif » ellipses, paris, 2006, pp 75-76
- Loi n° 73-6 du 3 janvier 1973, J.O. 4 Janv. 1973, p. 164. pour en savoir plus voir,G.Peiser « droit administratif » 11édition mémentos dalloz,1983, p.32 et s
- Loi 76-1211 du 24 déce. 1976, J .O. 28 décembre. 1976, p. 7493
- Lavroff Sonia, le droit de pétition en France, RDI, 1992, p 1737 4-
- Loi 6 fév. 1992, cité par, J. Catsiapis, op. Cit, p.75.
- S. Guinchard et T. moussa « droit et pratique des voies d'exécution » Dalloz, 2002, n° 9700 et s, pp. 1458 et s ..

رابعا: المواقع الالكترونية:

- <http://hrlibrary.umn.edu\arab\a..3-2.html>
- <http://hrlibrary.umn.edu\arab\euhrcom.html>
- <http://hrlibrary.umn.edu\arab\euhrcom.html>
- <http://hrlibrary.umn.edu\arab\euhrcom.html>

الفهرس

- ٣١٠ -المستخلص:
- ٣١٠ -الكلمات المفتاحية:
- ٣١١ -اشكالية البحث:
- ٣١١ -أهمية البحث:
- ٣١١ -أهداف الدراسة:
- ٣١١ -منهج الدراسة:
- ٣١٢ -خطة البحث:
- ٣١٤ -مبحث تمهيدي: ماهية الحق في مخاطبة السلطات العامة.....
- المبحث الأول: دور التشريعات والدساتير الوطنية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة.....
- ٣١٦ -
- ٣١٧ -المطلب الأول: دور التشريعات الأوروبية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة
- ٣٢١ -المطلب الثاني: دور الدساتير المصرية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة.
- ٣٢٣ -المطلب الثالث: دور التشريعات العربية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة.
- ٣٢٤ -الفرع الأول: الدول التي تقصر الحق في مخاطبة السلطات على المواطنين.....
- ٣٢٦ -الفرع الثاني: الدول التي تكفل الحق في مخاطبة السلطات للأجانب.....

- المبحث الثالث: دور المواثيق والاتفاقيات الدولية في كفالة الحق في مخاطبة السلطات العامة..... - ٣٣٠ -
- المطلب الأول: على مستوى الاتفاقيات العالمية..... - ٣٣١ -
- المطلب الثاني: على مستوى الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية..... - ٣٣٣ -
- الخاتمة..... - ٣٣٦ -
- أولاً: النتائج:..... - ٣٣٦ -
- ثانياً: التوصيات:..... - ٣٣٧ -
- المراجع..... - ٣٣٨ -
- أولاً: الكتب العربية:..... - ٣٣٨ -
- ثانياً: المقالات والتقارير والاتفاقيات الدولية:..... - ٣٣٩ -
- ثالثاً: المراجع الأجنبية:..... - ٣٤٠ -
- رابعاً: المواقع الالكترونية:..... - ٣٤٠ -